السعودية ـ المصرية، والسورية ـ المصرية، كانت، هي الاخرى، عاملاً رئيساً آخر، وربما هي العامل الاكثر أهمية. وقد حافظت تلك المواقف على حالها داخل مؤتمر القمة الثاني، الذي عقد في الاسكندرية، في الفترة بين ٥ و١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤، وكان سادس أيام المؤتمر مكرساً لمسألة الكيان الفلسطيني، حيث قدّمت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تقريراً بما تمّ تنفيذه في هذا الشأن. وألحقت بالتقرير أربع مذكرات، تناولت الجوانب السياسية والعسكرية والمالية والاعلامية لاعمال المنظمة، وتضمّنت مشاريع لانشاء جيش فلسطيني، وتنظيم الشعب الفلسطيني، والدعاية للقضية الفلسطينية على الصعيد الدولي، وتمويل حركة الكفاح لتحرير فلسطين. وقدّم الوفد السوري مذكرة انطوت على معارضة ضمنية لانشاء الكيان الفلسطيني. فقد تضمّنت «ان سوريا تعتقد بأن تنظيم الفلسطينيين يجب ان ينبثق عن الارادة الحرة للفلسطينيين انفسهم، ويجب ان تُهيّأ ظروف تحقيق ذلك»؛ و«ان التنظيم الفلسطيني النضالي يجب ان يبقى مستقلاً عن المؤثرات المحلية، والنزاعات العربية، وعلى الدول العربية ضمان استقلال حركة النضال الفلسطينية». وطالبت المذكرة، ضمناً أيضاً، باقامة الكيان الفلسطيني على الاراضي الفلسطينية الواقعة تحت السيطرة العربية (الضفة والقطاع): «لا بد لمعركة التحرير ان تقوم على حيّز مكاني معيّن لا تشغله الّا الاستعدادات الفعلية لمعركة التحرير، وان تكون لهذه الحركة سلطة مدنية قائمة وقوة عسكرية منظمة للعمل في اللحظة الحاسمة. ان الارض والجيش والسلطة أسس ثلاثة لظهور حركة التحرير لمنظمة جديدة من لحم ودم وارادة نضال»[٢٦].

وأظهر الوفد السعودي، في البداية، تمسّكه بموقف المعارضة لما قام به الشقيري. فقد أعلن الامير فيصل، في المؤتمر، ان القمة الاولى كانت كلّفت الشقيري بدراسة مسألة تنظيم الشعب الفلسطيني، وتقديم تقرير بذلك الى القمة الثانية، لتحديد الموقف النهائي في هذا الشأن؛ وان السعودية ترى ان هناك جماعات من الفلسطينيين لا تؤيد التنظيم الذي انبثق من عملية الكيان. ورد الشقيري بأنه لم يفهم من التكليف مجرّد كتابة تقرير، وان أحداً من الملوك والرؤساء العرب الذين قابلهم، خلال جولاته، لم يلفت نظره الى انه تجاوز صلاحياته، وانه تلقّى من السعودية برقية أفادت بأن موقفها من الكيان سيكون وفق ما تقرره الدول العربية الأخرى. وأضاف انه لا يدّعي، في ما يتعلق بوجود جماعات فلسطينية معارضة، بأن عملية انشاء الكيان الفلسطيني كانت كمالاً، أو مثالاً. وقد سحب الامير فيصل تحفّظ حكومته من الطريقة التي تمّ بها قيام الكيان الفلسطيني، بعد ان اقترح الرئيس عبدالناصر على المؤتمر قبول التوصية الجماعية التي أُصدرت في هذا الشأن من وزراء الخارجية العرب[٢٧].

وعند البحث في موضوع جيش التحرير الفلسطيني، لم يوافق الاردن ولبنان على تشكيل وحدات له على اراضيهما، فيما وضع عبدالناصر قطاع غزة وسيناء تحت تصرّف هذا الجيش[٢٨]. وقد تضمّن البيان الختامي للمؤتمر ترحيباً بقيام م.ت.ف. واعتماداً لقرارها بانشاء جيش التحرير الفلسطيني.

وهكذا، خرج الشقيري من المؤتمر مرتاحاً لقراراته وللاعتراف الرسمي الضمني بالمنظمة. وشرع، في الحال، مع رفاقه في اللجنة التنفيذية، في تشكيل الاجهزة الاختصاصية، الجيش والمكاتب والصندوق القومي والاذاعة ومركز الابحاث. وتدعم موقف المنظمة الشعبي بانضمام الاتحاد العام لطلبة فلسطين واتحاد عمال فلسطين اليها. وأشاع انطلاق رصاصة «فتح» الاولى، في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥، جواً بالغ الحماس. بيد ان الطرق لم تكن سالكة أمام المنظمة في كل الاتجاهات. فقد ظلّت الطريق الاردنية، وهي الأهم، مغلقة في وجهها. ولم تفلح السياسة المرنة